# الشمول المالي ومدى تأثيره على الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري للفترة (2010-2017)

# Financial Inclusion and its impact on the Financial Performance of the Algerian Banking system during the period (2010-2017)

بلعيد محمد[*1] ، علية عبد الباسط عبد الصمد[2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة، مخبر دراسة استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة (الجزائر)،
m.belaid@centre-univ-mila.dz

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة، مخبر اقتصاد البيئة والطاقة والصحة العمومية (الجزائر)،
a.alia@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/19 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/28

**الملخص:**

يحوز موضوع الشمول المالي على أهمية بالغة في الأوساط المالية والمصرفية، لما له من دور فعال في تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية. حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير درجة الشمول المالي على الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2017)، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، كما وخلصت هذه الدراسة إلى أن درجة الكثافة المصرفية وعدد أجهزة الصراف الآلي (DAB) يأثران تأثير قوي وايجابي على الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري، في حين ان تأثير بقية المتغيرات على هذا الأخير ضعيف جدا، ويكاد يكون منعدم.

**الكلمات الدالة :** شمول مالي، أداء مالي، نظام مصرفي، بنك الجزائر.

**تصنيفات JEL :** E58; G21

**Abstract :**

The subject of financial inclusion is of cardinal importance in the financial and banking circles. This is due to its effective role in enabling various groups of society to have access to financial and banking services. The aim of this study is to identify to what extent the degree of financial inclusion in the Algerian banking system, affects its financial performance, during the period (2010-2017). The study relies on a multiple linear regression model as a tool of research. This research came to the conclusion that the degree of banking density, and the number of automated teller machines (ATM) have a strong and positive impact on the financial performance of the Algerian banking system, while the effect of the rest of the variables on the latter is very weak and almost non-existent

**Keywords:** financial inclusion, financial performance, Banking system, Bank of Algeria.

**JEL Classification Codes :** G21; E58

[*] المؤلف المرسل.

**مقدمة :**

على أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أصبح موضوع الشمول المالي من المواضيع التي تطرح نفسها بقوة على الساحة الاقتصادية، المالية وحتى الاجتماعية، لما له من دور فعال في تحقيق درجة عمق مصرفي وتمكين ذوي الدخل المحدود، وممن يعانون من حرمان مالي من الاستفادة من الخدمات المالية المصرفية بتكلفة معقولة، وبعيدا عن التعقيدات الإجرائية، الامر الذي جعل دول العالم عامة والدول العربية خاصة تعمل جاهدة على تبني استراتيجيات وطنية لتعزيز درجة الشمول المالي، وفي ظل كل هذه المستجدات الحاصلة فإن النظام المصرفي الجزائري ليس بمعزل عن كل هذه التحولات، ومنه فإن تقييم الأداء المالي لهذا الأخير خصوصا في ظل هذه التحولات أصبح ضرورة ملحة أكثر مما مضى من أجل الوقوف على التأثيرات المتباينة لدرجة الشمول المالي على أداءه المالي. وعلى ضوء ما سبق يمكن بلورت معالم إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الاتي: ما مدى تأثير درجة الشمول المالي على الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2017)؟

حتى يتسنى لنا الإجابة على التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤل الفرعي الاتي: هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدرجة الشمول المالي على الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2017)؟

كإجابة أولية عن التساؤل الفرعي ارتأينا إلى طرح الفرضية التالية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدرجة الشمول المالي على الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2017).

**منهجية البحث:**

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الاطار النظري لمتغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل مختلف مؤشرات الشمول المالي والأداء المالي، بالإضافة إلى والمنهج التحليلي الكمي المشتمل على نموذج الانحدار المتعدد لعرض دراسة الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

**أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم درجة الشمول المالي للنظام المصرفي الجزائري وكذا أدائه المالي، لغرض الوقوف على مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي على مستوى الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2017)، وذلك من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد.

## المحور الأول: واقع الشمول المالي في النظام المصرفي الجزائري

### الفرع الأول: تعريف الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول (عكس الاستبعاد) المالي لأول مرة سنة 1933، في دراسة (ليشون وثرفت) عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، حيث تناول فيها الباحث أنداك أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، ليتم ابتداء من سنة 1999، استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة (بوتبينة حدة، 2018، صفحة 6)، ومنذ ذلك الوقت توالت عدة تعاريف تفسر معنى الشمول المالي، والتي كان أبرزها تعريف مركز الشمول المالي (CFI) في واشنطن حيث عرفه على أنه " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". (كركارمليكة، 2019، صفحة 364).

كما يعرف أيضا على أنه " إمكانية وصول الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات على مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، اقراض ...إلخ) والتي يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وتكلفة معقولة " (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 195).

أما بنك الجزائر فيعرف الشمول المالي على أنه " إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده. وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والادخار وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءة وبأسعار منافسة وعادلة. بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا مما يؤدي على سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية" (بنك الجزائر، 2017).

### الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي أساسا في النقاط التالية: (صباع رفيقة, غزري سليمة، 2020، صفحة 215)

- تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره على زيادة استقرار النظام المالي؛
- التحسين من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من تنويع المخاطر وتفادي تركزها؛

- يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظرا لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية؛
- تعزيز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل؛

يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظرا لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية الغير رسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية.

**الفرع الثالث: أهداف الشمول المالي**

يمكن تلخيص أبرز أهداف الشمول المالي فيما يلي: (دينا مختار صابر هاشم، 2022، الصفحات 143-144)

- دعم الأهداف الاقتصادية التي تضمن النمو العادل لكافة قطاعات المجتمع والحد من التفاوت من حيث الدخل والمدخرات وتوسيع السوق للنظام المالي ليشمل تلبية متطلبات واحتياجات المجتمع ككل؛
- القضاء على الفقر وتحقيق سبل العيش المستدامة وحصول الطبقات ذات الدخل المنخفض على ما تحتاجه من خدمات مالية، كما يسعى الشمول إلى حماية الفقراء ومحدودي من الاستغلال عن طريق الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي نوع من الرقابة بالإضافة على ارتفاع أسعارها نسبيا؛
- تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي، وإحلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي لاتساع قاعدة عملاء البنك وبالتالي تحسين مؤشرات ميزانية البنك فيما يتعلق بالتوجيه نحو أنشطة استثمارية جديدة والتنويع والمرونة في محفظة المخاطر لمواجهة الخسائر غير متوقعة.

**الفرع الرابع: أبعاد الشمول المالي**

يقاس الشمول المالي بعدد من المؤشرات تتناول ثلاثة ابعاد رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها، وجودتها. حيث تجدر الإشارة هنا؛ إلى أن بنك الجزائر يعتمد في تقاريره السنوية على بعض المؤشرات التي تعد الرئيسية والتي تتلاءم مع النظام المالي والمصرفي في الجزائر، وفق بعدين أساسيين: الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها، هذه المؤشرات موضحة وفق بعدي الوصول والاستخدام (بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، 2021، صفحة 467)، وهي كالاتي:

**1/ بعد الوصول للخدمات المالية:**

**1-1/ مؤشر الكثافة المصرفية**

يقيس هذا المؤشر عدد الأفراد لكل فرع من البنوك الجزائرية العامة والخاصة وكذا المؤسسات المالية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول 1: الكثافة المصرفية للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان(مليون) | 35.97 | 36.66 | 37.38 | 38.14 | 38.92 | 39.72 | 40.55 | 41.38 |
| فروع البنوك العمومية | 1077 | 1083 | 1091 | 1094 | 1113 | 1123 | 1134 | 1445 |
| فروع البنوك والمؤسسات المالية الخاصة | 290 | 343 | 387 | 400 | 413 | 434 | 443 | 459 |
| اجمالي عدد الفروع | 1365 | 1426 | 1478 | 1441 | 1525 | 1557 | 1577 | 1604 |
| الكثافة المصرفية | 26357 | 25709 | 25294 | 26468 | 25524 | 25516 | 25714 | 25804 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي" للسنوات (2010- 2012 -2013- 2015-2017).

يتضح من خلال الجدول أعلاه، هيمنة البنوك العمومية على الشبكة المصرفية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك بمتوسط قدر ب 1145 فرع أي ما يعادل 76.5% من إجمالي عدد الفروع مقارنة بالبنوك والمؤسسات المالية الخاصة، وذلك بمتوسط قدر ب 396 فرع، أي ما يعادل 23.5% من إجمالي عدد الفروع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتضح لنا جليا، أن هناك فرع بنكي لكل 25804 شخص سنة 2017، حيث وبالرغم من ارتفاع عدد فروع البنوك التي وصلت إلى غاية 1604 فرع سنة 2017 مقابل 41 مليون نسمة بعدما كانت تقدر ب1365 فرع سنة 2010 مقابل 35.97 مليون نسمة، إلا أن هذا التطور في الشبابيك يبقى ضعيفا إذا ما تمت مقارنته مع عدد السكان علما أن المعدل العالمي للكثافة المصرفية هو شباك لكل 3000 مواطن، ما يعكس نقص انتشار قنوات التوزيع على مستوى الرقعة الجغرافية للدولة، فضلا على أن أغلبها يتمركز شمال البلاد ما يدل على وجود نقص كبير في بلوغ الخدمة المصرفية لشريحة كبيرة من المجتمع.

**1-2/ مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي (DAB)**

**الجدول 2: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (DAB) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنوك العمومية | - | 518 | 407 | 389 | 445 | 469 | - | - |
| البنوك الخاصة | - | 129 | 136 | 86 | 94 | 104 | - | - |
| المجموع | 636 | 647 | 543 | 475 | 539 | 573 | 595 | 640 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على وثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم.

يتضح من خلال الجدول السابق، أن عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر عموما كان محتشما ولم يشهد نموا ملحوظا، بل على العكس شهدت تراجع خلال السنوات (2012-2013)، مما يدل على عدم تمكن شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري من الوصول إلى الخدمات التي توفرها هذه الأجهزة.

### 1-3/ مؤشر عدد أجهزة طرفيات البيع (TPE)

**الجدول 3: تطور عدد أجهزة طرفيات البيع (TPE) في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنوك والمؤسسات المالية العمومية | - | 2864 | 2712 | 2589 | 2075 | 2361 | 4226 | 10583 |
| البنوك والمؤسسات المالية الخاصة | - | 183 | 253 | 397 | 662 | 688 | 823 | 1402 |
| المجموع | 2946 | 3047 | 2965 | 2986 | 2737 | 3049 | 5049 | 11985 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على وثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن عدد طرفيات البيع عموما قد شهد نمو سنة 2017 قدر ب406.6% مقارنة بسنة 2010 أين بلغ 11985 جهاز مقارنة ب 2946 جهاز سنة 2010، ما يعكس سعي الجهات الوصية على تنمية وتطوير وظيفة النقد الألي والدفع الالكتروني، الأمر الذي يعمل على وصول الخدمات المالية لمختلف فئات وشرائح المجتمع.

### 1-4/ مؤشر ملكية البطاقات المصرفية

**الجدول 4: تطور عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد بطاقات الدفع الالكتروني | 97893 | 105601 | 110066 | 173131 | 238083 | 391853 | 566520 | 978933 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على وثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق، أن هنالك تطور في عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر، أين بلغت 978933 بطاقة سنة 2017، مقارنة ب 97893 سنة 2010 أي بنمو قدرت بعشرة اضعاف، إلا أنه يبقى محتشما. فضلا على أن معظم مالكي هذه البطاقات يستعملونها إلا في عملية سحب الأموال، ما يستلزم تظافر الجهود في سبيل التثقيف المالي.

### 2/ بعد استخدام الخدمات المالية:

### 2-1/ مؤشر ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (+15) حسب فئات المجتمع

**الجدول 5: نسبة البالغين من السكان (+15) حسب فئات المجتمع ممن يمتلكون حساب في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر**

| الفئات | | 2011 | 2014 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| حسب الجنس | ذكور (+15) | %46 | %61 | %56 |
| | إناث (+15) | %20 | %40 | %29 |
| حسب العاملين أو البطالين | العاملين (+15) | %51 | %66 | %59 |
| | غير العاملين (+15) | %18 | %35 | %29 |
| حسب السن | صغار البالغين (15-24) | %20 | %38 | %29 |
| | كبار السن (+25) | %40 | %57 | %49 |
| حسب المستوى التعليمي | التعليم الابتدائي أو أكثر (+15) | %30 | %21 | %38 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | التعليم الثانوي أو أكثر (+15) | %40 | %40 | %65 |
| حسب الغنى أو الفقر | أفقر 40% | %23 | %37 | %35 |
| | أغنى 40% | %41 | %59 | %48 |
| الانتماء الريفي | سكان الأرياف (+15) | %24 | %42 | %44 |

**المصدر**: بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، 2021، ص 475.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا جليا، أن هنالك فجوة واضحة بين عناصر الفئة الواحدة خلال سنوات الفترة المذكورة، وهي متفاوتة من فئة إلى أخرى. هذه الفجوة تشير إلى المعاناة المحتملة من أجل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية التي يواجهها السكان البالغون (+15) عاما من الإناث، البطالين والشباب، والأقل تعليما والأشد فقرا وكذا سكان الأرياف. (بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، 2021، صفحة 476)

## 2-2/ مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية

**الجدول 6: تطور الودائع المجمعة في النظام المصرفي الجزائري خلال للفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الودائع المجمعة (مليار) | 5819,1 | 6733,0 | 7238,0 | 7787,4 | 9117,5 | 9200,7 | 9079,9 | 10232,2 |
| الودائع الجارية (مليار) | 2870,7 | 3495,8 | 3356,4 | 3537,5 | 4428,2 | 3891,7 | 3732,2 | 4499,0 |
| الودائع الجارية | 49,3% | 51,9% | 46,4% | 45,4% | 48,6% | 42,3% | 41,1% | 44,0% |
| الودائع الآجلة (مليار) | 2524,3 | 2787,5 | 3333,6 | 3691,7 | 4090,3 | 4443,4 | 4409,3 | 4708,5 |
| الودائع الآجلة | 43,4% | 41,4% | 46,1% | 47,4% | 44,9% | 48,3% | 48,6% | 46,0% |
| ودائع الضمان (مليار) | 424,1 | 449,7 | 548,0 | 558,2 | 599,0 | 865,6 | 938,4 | 1024,7 |
| حصة البنوك العمومية | 89,8% | 89,1% | 87,1% | 86,6% | 87,7% | 88,3% | 87,1% | 85,8% |
| حصة البنوك الخاصة | 10,2% | 10,9% | 12,9% | 13,4% | 12,3% | 11,7% | 12,9% | 14,2% |
| الموارد المجمعة من القطاع العام | 45,4% | 47,3% | 42,4% | 41,6% | 44,9% | 41,0% | 36,9% | 40,1% |
| الموارد المجمعة من القطاع الخاص | 54,6% | 52,7% | 57,6% | 58,4% | 55,1% | 59,0% | 63,1% | 59,9% |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي" للجزائر للسنوات (2011-2012-2013-2016-2017).

يتضح من خلال الجدول السابق، أن الودائع المصرفية شهدت تطورا مستمرا خلال سنوات الدراسة أين بلغت 10232.2 مليار سنة 2017 بعدما كانت تقدر ب5819.1 مليار سنة 2010، أي بنسبة نمو قدرت ب

75.83%، لتكون بذلك مساهمة البنوك العمومية في جمع الودائع جد مرتفعة بمتوسط قدر ب 87.7% مقارنة بالبنوك الخاصة التي لم تتجاوز متوسط 12.3%، خاصة وأن معظم الودائع المجمعة مصدرها القطاع الخاص (الأسر والمؤسسات الخاصة)، هذا ما يدل على عدم ثقة هذا القطاع في البنوك الخاصة، ما يفسر توجهه للإيداع في البنوك العمومية كونها أكثر أمان بالنسبة له.

أما فيما يخص التركيبة الهيكلية للودائع المصرفية، فقد سجلت نسب متقاربة ما بين الودائع الجارية والودائع الآجلة، مع تفوق الأولى على الثانية في خلال السنوات (2010-2011)، لتنعكس الموازين لصالح الودائع الآجلة باقي سنوات الدراسة نتيجة لانخفاض ودائع قطاع المحروقات التي تكون على شكل ودائع جارية.

**2-3/ مؤشر الإقراض من المؤسسات المالية والمصرفية**

**الجدول 7: تطور حجم القروض ونسب توزيعها في النظام المصرفي الجزائري للفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القروض الممنوحة (مليار) | 3266,7 | 3724,7 | 4285,6 | 5154,5 | 6502,9 | 7275,6 | 7907,8 | 8877,9 |
| حصة البنوك العمومية % | 86,8 | 85,8 | 86,7 | 86,5 | 87,8 | 87,5 | 87,6 | 86,8 |
| حصة البنوك الخاصة % | 13,2 | 14,2 | 13,3 | 13,5 | 12,2 | 12,5 | 12,4 | 13,2 |
| نسبة القروض الموجهة للقطاع العام % | 44,73 | 46,77 | 44,61 | 47,22 | 52,02 | 50,70 | 49,98 | 44,09 |
| نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص% | 55,27 | 53,23 | 52,39 | 52,73 | 47,80 | 49,30 | 50,01 | 55,90 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي" للجزائر للسنوات (2011-2014- 2017)

يتضح من خلال الجدول السابق، أن هناك توسع في حجم القروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ حجمها 8877.9 مليار سنة 2017 بتطور قدر ب 171% عن سنة 2010، لتكون الحصة الأكبر من هذه القروض، موزعة من طرف البنوك العمومية بمتوسط يقدر ب86.93% مقارنة بالبنوك الخاصة التي لم تتجاوز متوسط 13.06%، ليبرز تفوق الأولى على الثانية من خلال توجيه البنوك العمومية معظم تمويلاتها إلى القطاع الخاص، وهذا راجع في الأساس لسياسات وتوجهات الدولة الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة، فضلا على تمويل عملية حيازة الأسر على السكنات، بالإضافة إلى تمويل المشاريع العمومية ذات الحجم الكبير، الأمر الذي يعكس تزايد نسبة القروض الموزعة ذات الآجال طويلة من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، وبالتالي يمكن القول بأن البنوك العمومية في الجزائر تلعب دورا كبيرا في تمويل المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تحقق نمو اقتصادي، على عكس البنوك الخاصة نظرا لرفضها تحمل المخاطر بالرغم من فائض السيولة، وكذلك نقص إمكانياتها في ظل استحواذ البنوك العمومية على أكثر من 80% من إجمالي أصول القطاع المصرفي الجزائري.

## المحور الثاني: الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري

### الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

الأداء المالي مفهوم واسع ومحتوياته متجددة بتجدد وتغير مكونات المؤسسة على اختلاف أنواعها، والاختلاف حول مفهوم الأداء المالي ينبع من اختلاف المعايير والأهداف والمقاييس التي تعتمد في دراسة حيث يمكن تعريفه على أنه" تلك الأنشطة المتعلقة بإنجاز الأهداف المالية بكفاءة، أي مدى كفاءة توظيف الموارد المالية في الاستخدامات المختلفة" (مقحوت مسعودة، 2017، صفحة 130).

### الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي في النظام المصرفي الجزائري

سيتم تقييم الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري في هذه الدراسة انطلاقا من المؤشرات المعتمدة من طرف بنك الجزائر التي تعتبر الأكثر ملائمة والمتوافقة مع خصوصية القطاع والمتمثلة فيما يلي:

#### 1/ الميل الحدي والمتوسط والمرونة الداخلية للإيداع

حيث يعكس الميل المتوسط للإيداع المصرفي قدرة وفاعلية البنوك في جذب الودائع، وفق ما تكون عليه حصتها من الناتج المحلي الإجمالي. أما الميل الحدي للإيداع المصرفي، فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغيير في الودائع المصرفية الناتجة عن التغيير في الناتج المحلي الإجمالي. كما تنصرف المرونة الداخلية للإيداع إلى تحديد درجة استجابة الودائع المصرفية لذلك للتغير (حمدوش وفاء، 2015، الصفحات 34-35)، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

**الجدول 8: الميل الحدي والمتوسط والمرونة الداخلية للإيداع في النظام المصرفي الجزائري للفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 11991,6 | 14588,6 | 16209,6 | 16647,9 | 17228,6 | 16702,1 | 17406,7 | 18906,6 |
| الميل المتوسط للإيداع% | 48,5 | 46,2 | 44,7 | 46,8 | 52,9 | 55,1 | 52,2 | 54,1 |
| الميل المتوسط للودائع الجارية % | 23,9 | 24,0 | 20,7 | 21,2 | 25,7 | 23,3 | 21,4 | 23,8 |
| الميل المتوسط للودائع الآجلة% | 21,1 | 19,1 | 20,6 | 22,2 | 23,7 | 26,6 | 25,3 | 24,9 |
| الميل الحدي للإيداع | 0,332 | 0,352 | 0,312 | 1.253 | 2.291 | -0.158 | -0,171 | 0,768 |
| الميل الحدي للودائع الجارية | 0,182 | 0.241 | -0,086 | 0,413 | 1.534 | 1.019 | -0,226 | 0.511 |
| الميل الحدي للودائع الآجلة | 0,025 | 0.018 | 0.034 | 0.022 | 0.023 | 0.021 | 0.002 | 0.016 |
| المرونة الداخلية للإيداع | 0.685 | 0.762 | 0.698 | 2.680 | 4.328 | -0,287 | -0,329 | 1.420 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي" للجزائر للسنوات (2009-2011-2015-2017)

يتضح من خلال الجدول السابق، أن الميل المتوسط للإيداع في البنوك الجزائرية لم يتعدى في متوسطه ال 50% وبذلك تعتبر هذه النسبة جد ضعيفة، خصوصا إذا ما تمت مقارنتها مع دول الجوار، هذا ما يدل على عدم قدرة البنوك الجزائرية على استقطاب الموارد المتوفرة في الاقتصاد خصوصا تلك المتداولة على مستوى السوق الموازية، كما يتضح أيضا أن الميل المتوسط للإيداع يميل نحو الإيداع في الودائع الجارية مقارنة بالودائع

الآجلة بمتوسط قدر ب 23% و22.9% على التوالي، هذا ما لا ينطبق مع المنطق أن تكون الغلبة للودائع الآجلة، ذلك ما يفسر عدم الاهتمام الكبير للبنوك الجزائرية بهذا النوع من الودائع، خصوصا في السنوات الثلاث الأولى للدراسة (2010-2012) ليتراجع بعدها الميل المتوسط لصالح الودائع الآجلة في باقي السنوات ماعدا 2014.

كما يتضح أن الميل الحدي للإيداع اتسم بعدم الانتظام خلال فترة الدراسة، مما يعكس عدم وجود سياسة ادخارية واضحة فضلا على عدم استجابة البنوك التجارية الجزائرية لإحداث تغيير في أدواتها الادخارية بما يتناسب مع التطور الاقتصادي. أما مؤشر المرونة الداخلية للإيداع، فيوضح أن حركة الودائع غير مستقرة، حيث لم يفوق هذا المؤشر الواحد الصحيح خلال كافة سنوات الدراسة عدا (2013-2014) ما يعني أن الودائع المصرفية لم تستجيب للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنوات.

**2/ أهمية الودائع المصرفية في تغطية النشاط الائتماني والاستثماري**

يعكس هذا المؤشر قدرة البنوك في استخدام أموال المودعين لتغطية الاحتياجات الاقتصادية مما يعكس قدرتها على جذب الودائع، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

**الجدول 9: الأهمية النسبية للودائع المصرفية إلى مجموع القروض في النظام المصرفي الجزائري للفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الودائع/ القروض | 178,1% | 180,8% | 168,9% | 151,1% | 140,2% | 126,5% | 114,8% | 115,3% |
| الودائع الجارية/ القروض | 87,9% | 93,9% | 78,3% | 68,6% | 68,1% | 53,5% | 47,2% | 50,7% |
| الودائع الأجلة/ القروض | 77,3% | 74,8% | 77,8% | 71,6% | 62,9% | 61,1% | 55,8% | 53,0% |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي" للجزائر للسنوات (2012-20013-2015-2017)

يتضح من خلال الجدول السابق، أن الأهمية النسبية للودائع المصرفية في تغطية مطالب القروض شهدت نمو خلال السنوات (2010-2011)، لتشهد بعدها تراجع مستمر خلال باقي سنوات الدراسة، حيث وبالرغم من أن الفترة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2017 قد شهدت نمو كل من حجم الودائع والقروض الموزعة كما يوضحه الجدولان (06) و(07)، إلا أن نسبة النمو في حجم القروض كانت أكثر من نسبة النمو في إجمالي الودائع المجمعة الأمر الذي كان من شأنه التأثير على الأهمية النسبية لهذه الأخيرة في تغطية مطالب القروض.

ومن جهة أخرى اتسمت السنوات (2010-2011) بتفوق الأهمية النسبية للودائع الجارية مقارنة بالودائع الآجلة في تغطية مطالب القروض، ما يعكس لجوء البنوك التجارية الجزائرية للسيولة المتاحة في النقدية لتمويل الاقتصاد نتيجة لعجز الودائع الآجلة في ذلك، لتنقلب الكفة بعد ذلك لصالح الودائع الآجلة في السنوات الباقية من الدراسة ما يعكس كفاءة هذه الأخيرة في عملية التمويل مقارنة بالودائع الجارية.

### 3/ كفاية رأس المال (معدل الملاءة المالية)

حيث يعكس هذا المؤشر مدى متانة وملائمة رأس المال لحماية أموال المودعين وتغطية المخاطر المالية، حيث أن موضوع كفاية رأس المال يعتبر من المحاور الأساسية التي تهتم بها لجنة بازل، والجدول الموالي يبين معدلات الملاءة للنظام المصرفي الجزائري:

**الجدول 10: معدلات الملاءة المالية في النظام المصرفي الجزائري للفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الملاءة الإجمالية | 23,64% | 23,77% | 23,62% | 21,50% | 15,98% | 18,39% | 18,86% | 19,56% |
| معدل الملاءة القاعدية | 17,6%7 | 17,00% | 17,48% | 15,51% | 13,27% | 15,75% | 16,33% | 15,18% |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي" للسنوات (2013- 2015 -2016-2017).

يتضح من خلال الجدول السابق، أن معدلات كفاية رأس المال للبنوك التجارية الجزائرية مرتفعة خلال سنوات الدراسة، متجاوزة بذلك المعدلات الدنيا المنصوص عليها في مقررات بازل، وذلك بمتوسط قدر ب20.66% فيما يخص معدل الملاءة الإجمالية و16.02% فيما يخص معدل الملاءة القاعدية، ما يدل على كفاية مخصصات البنوك التجارية الجزائرية في تغطية المخاطر التي قد تواجهها وتماشيا مع التنظيم الاحترازي لبنك الجزائر فيما يخص هذا المجال. وسعيا لكفاية هذه المخصصات عملت الدولة على رفع رأس 3 بنوك عمومية من أصل 6 خلال سنتي (2015-2016) في نفس الوقت واصلت البنوك العمومية الأخرى تخصيص جزء من نتائجها للاحتياط باعتبار أن البنوك العمومية لا تزال مهيمنة على النشاط المصرفي فإن حجم مخاطرها مرتفع على عكس البنوك الخاصة.

### 4/ القروض الغير منتجة

وتسمى أيضا بالقروض المتعثرة أو القروض الغير عاملة، وهي القروض التي لم تعد تحقق ايراد، حيث يبين الجدول الموالي نسب القروض الغير منتجة في النظام المصرفي الجزائري:

**الجدول 11: القروض الغير منتجة في النظام المصرفي الجزائري للفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القروض الغير منتجة للأموال الخاصة النظامية (%) | 21,06 | 17,89 | 16,11 | 17,12 | 21,40 | 27,01 | 34,32 | 34,37 |
| القروض الغير منتجة لإجمالي القروض (%) | 18,31 | 14,45 | 11,73 | 10,56 | 9,21 | 9,80 | 11,88 | 12,29 |
| حصة البنوك العمومية (%) | 12,4 | 12 | 11,7 | 10,6 | 9,2 | 9,8 | - | - |
| حصة البنوك الخاصة (%) | 5,6 | 2,7 | 4,2 | 4,8 | 5,1 | 8,7 | - | - |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي" للجزائر (2010-2015-2017).

يتضح من خلال الجدول السابق، أن نسب القروض الغير منتجة في النظام المصرفي الجزائري شهدت تراجع مستمر خلال الفترة (2010-2011-2012) لتعاود بعدها الارتفاع في باقي سنوات الدراسة، حيث تعتبر هذه النسب جد مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها مع المعايير الدولية المحددة ب5%، لتعود الحصة الأكبر من

القروض الغير منتجة لصالح البنوك العمومية بسبب الحجم المعتبر للقروض الممنوحة من طرفها خصوصا تلك الموجهة لتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة في اطار وكالات تدعيم تشغيل الشباب، وما شهدته هذه الأخيرة من التوزيع العشوائي للقروض ..إلخ، ولكن في العموم نلاحظ أن نسب القروض الغير منتجة إلى إجمالي القروض في تقلص لتكون في حدود 12.29% سنة 2017 بانخفاض قدر ب 67.12% عن سنة 2010، هذا ما يدل على أن هناك تحسن في طرق تسيير مخاطر القروض فضلا على تشديد الرقابة من قبل بنك الجزائر واللجنة المصرفية.

**5/ ربحية النظام المصرفي**

حيث تتعلق ربحية النظام المصرفي، بفعالية السياسات الاستثمارية المعتمدة، والتي يمكن تقييمها من خلال النسب الموضحة في الجدول الموالي:

**الجدول 12: نسب الربحية للنظام المصرفي الجزائري للفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العائد على الأموال الخاصة (%) | 26,7 | 24,58 | 22,67 | 19,00 | 23,55 | 20,34 | 18,14 | 17,84 |
| العائد على الأصول (%) | 2,16 | 2,10 | 1,93 | 1,67 | 1,98 | 1,83 | 1,86 | 2,01 |
| هامش الربح (%) | 63,76 | 54,89 | 64,23 | 69,45 | 68,51 | 66,82 | 72,64 | 72,65 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي" للسنوات (2012-2015-2017).

يتضح من خلال الجدول السابق، أن العائد على الأموال الخاصة للنظام المصرفي الجزائري بالرغم من أنه يفوق المعيار الدولي الذي يجب ان لا يقل عن 12.5% إلا أنه شهد تراجع ملحوظ خصوصا في السنوات (2016-2017)، وذلك بسبب رفع مستوى الأموال الخاصة لبعض البنوك العمومية في اطار زيادة معدلات ملاءة رأس المال، إلا أن هذه الزيادة في الأموال الخاصة لم يصاحبها نمو في النواتج المحققة من طرف تلك البنوك والتي بدورها تساهم بقدر كبير في تحقيق العائد على الأموال الخاصة للنظام المصرفي ككل. أما فيما يخص العائد على الأصول فهو لم يتعدى 2.16% خلال كامل سنوات الدراسة ما يدل على وجود ضعف في استغلال الأصول في تحقيق النواتج ويمكن أن يكون السبب الرئيسي لذلك هو الحجم المعتبر للقروض الغير منتجة خلال فترة الدراسة ومع ذلك فقد سجل هامش الربح معدلات معتبرة ومقبولة مما يعني أن البنوك الجزائرية لها القدرة على تحقيق الأرباح والتحكم في مجمل تكاليفها.

**6/ سيولة النظام المصرفي**

حيث تتمثل مؤشرات السيولة في مؤشر التوسع في الإقراض الذي يبين نسبة القروض من إجمالي الأصول، ومعدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ومعدل الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل التي تعكس قدرة البنوك على تسديد التزاماتها، وكذا نسبة الحد الأدنى للسيولة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول 13: نسب السيولة في المصرفي الجزائري للفترة (2010-2017)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التوسع في الإقراض (القروض/الأصول) (%) | 40,89 | 41,38 | 44,39 | 49,95 | 54,11 | 58,17 | 61,38 | 62,99 |
| الأصول السائلة / الأصول (%) | 52,98 | 50,16 | 45,87 | 40,46 | 37,96 | 27,17 | 23,50 | 23,74 |
| الحد الأدنى للسيولة (%) | 114,29 | 103,73 | 107,51 | 93,52 | 82,06 | 61,64 | 58,39 | 53,86 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر"التطور الاقتصادي والنقدي" للسنوات (2014-2017 - 2011)، بالإضافة إلى صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص219.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن مؤشر التوسع في الإقراض سجل نسب لم تتعدى 62.99% بمتوسط قدر ب51.65%، مما يعني أن مؤسسات القرض في النظام المصرفي الجزائري لم تقرض سوى نصف ما جمعته من موارد خلال فترة الدراسة أي نصف أموالها فقط، أما النصف الأخر فبقي في شكل أصول نقدية. كما سجل معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة بعدما كان يعد معتبرا خلال سنتي (2010-2011)، حيث أن هذا التراجع المستمر يعود لارتفاع نسب القروض ذات الآجال المتوسطة والطويلة، بالإضافة إلى ارتفاع الالتزامات ذات الآجال القصيرة للبنوك الجزائرية، ومع ذلك اتسمت هذه الأخيرة بالقدرة الكبيرة على مواجهة التزاماتها القصيرة خصوصا في السنوات الثلاث الأولى من فترة الدراسة، من خلال امتثالها لمعيار الحد الأدنى للسيولة.

**المحور الثالث: الدراسة التطبيقية**

**الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة**

كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما، يجب ان يحتوي على متغير تابع، ومتغير مستقل (مفسر)، ومتغير عشوائي. وبالنسبة لهذه الدراسة فإن المتغير التابع يتمثل في الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري، حيث تم حسابه من خلال حساب المتوسطات السنوية لمؤشرات الأداء المالي المذكورة سابقا، والمتمثلة في ( الميل الحدي والمتوسط والمرونة الداخلية للإيداع، الأهمية النسبية للودائع المصرفية في تغطية مطالب القروض، معدل الملاءة الاجمالية، القروض الغير منتجة، العائد على الأموال الخاصة، نسبة الحد الأدنى للسيولة)، أما المتغير المستقل فيتمثل في درجة الشمول المالي والمتمثلة مؤشراته المفسرة لهذه الظاهرة في (الكثافة المصرفية، عدد أجهزة الصراف الألي، عدد أجهزة طرفيات البيع، ملكية البطاقات المصرفية، الودائع المجمعة، القروض الموزعة).

**الفرع الثاني: بناء واختبار نموذج الدراسة**

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، لابد من بناء نموذج قياسي لدراسة مدى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين المتغير المستقل (درجة الشمول المالي)، والمتغير التابع المتمثل في الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري، وذلك خلال الفترة (2010-2017)، وأفضل طريقة لذلك طريقة المربعات الصغرى، والذي يهدف إلى إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنئة مربعات الانحراف بين المشاهدات الفعلية والمقدرة، حيث يعبر على هذا النموذج من خلال المعادلة التالية:

$$Y= \beta_0+\beta_1X_1+\beta_2X_2+\beta_3X_3+\beta_4X_4+\beta_5X_5+\beta_6X_6+£_I$$

حيث:

- Y: الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري؛
- $X_1$: الكثافة المصرفية؛
- $X_2$: عدد أجهزة الصراف الألي (DAB)؛
- $X_3$: أجهزة طرفيات البيع (TPE)؛
- $X_4$: ملكية البطاقات المصرفية؛
- $X_5$: الودائع المجمعة؛
- $X_6$: القروض الموزعة؛
- $£_I$: حد الخطأ.

الجدول الموالي يوضح النتائج التي أسفر عنها اختبار النموذج

**الجدول 14: اختبار النموذج**

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/27/22 Time: 17:03
Sample: 2010 2017
Included observations: 8

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -0.869237 | 5.185761 | -0.167620 | 0.8943 |
| X1 | 0.000176 | 0.000156 | 1.128644 | 0.4616 |
| X2 | -0.003927 | 0.001721 | -2.281616 | 0.2630 |
| X3 | -0.000279 | 0.000240 | -1.160453 | 0.4528 |
| X4 | 7.08E-06 | 4.76E-06 | 1.487727 | 0.3768 |
| X5 | 0.000523 | 0.000404 | 1.295495 | 0.4185 |
| X6 | -0.001067 | 0.000650 | -1.642541 | 0.3482 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.412902 | Mean dependent var | 0.528308 |
| Adjusted R-squared | 0.025315 | S.D. dependent var | 0.234786 |
| S.E. of regression | 0.119645 | Akaike info criterion | -1.738012 |
| Sum squared resid | 0.014315 | Schwarz criterion | -1.668501 |
| Log likelihood | 13.95205 | Hannan-Quinn criter. | -2.206838 |
| F-statistic | 4.325964 | Durbin-Watson stat | 2.840979 |
| Prob(F-statistic) | 0.352307 | | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

في هذه الدراسة لا يكفي تقدير النموذج والتحليل من خلالة، بل يجب أولا تشخيص القوة الإحصائية له من خلال مجموعة من الاختبارات بحيث:

- **n** = عدد المشاهدات = 8؛
- **K** = عدد المعالم المقدرة = (c+6) = 7؛
- **m** = عدد المتغيرات= (k−1) = 6؛

درجتي الحرية = (n-k)، (k-1) =(6.1)؛

F = إحصاءة فيشر المجدولة = 5.987 =$F_{6.1}$.

من خلال هذه المعطيات والجدول السابق، نلاحظ أن قيمة إحصاءة فيشر المحسوبة قد بلغت (4.32)، وهي بذلك أقل من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة لتوزيع فيشر بدرجتي حرية (1) و(6)، والتي تساوي (5.987) ما يعني أن هذا النموذج غير مقبول إحصائيا، فضلا على أن جودة توفيقه ضعيفة بمعنى أن المعادلة: $Y=-0.86+0.0001X_1-0.003X_2-0.0002X_3-0.000007X_4+0.0005X_5-0.001X_6$ تفسر (41.29%) فقط من التغيرات الإجمالية في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى غير مقدرة في النموذج، وعليه سنحاول الكشف على علاقة التأثير بتقدير مجموعة من النماذج القياسية الخطية والغير خطية، لاختيار النموذج المناسب الذي يفسر العلاقة بين المتغيرين من خلال معياري المفاضلة Akaike و Shwarz حيث كلما سجلا هاذان المعياران أقل قيمة كلما كان النموذج مقبول، هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول 15: اختبار النماذج لتفسير العلاقة بين المتغيرين**

| | النموذج | معنوية المعالم | | | | | | F-stat | $R_2$ | Akaike | Shwars |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | $X_1$ | $X_2$ | $X_3$ | $X_4$ | $X_5$ | $X_6$ | | | | |
| 01 | Y C $X_1X_2$ $X_3X_4$ $X_5X_6$ | 0.46 | 0.26 | 0.45 | 0.37 | 0.41 | 0.34 | 4.32 | 0.41 | -1.73 | -1.66 |
| 02 | Y $X_1$ $X_2$ $X_3$ $X_4$ $X_5$ | 0.03 | 0.04 | 0.23 | 0.16 | 0.21 | 0.14 | - | 0.77 | -1.96 | -1.90 |
| 03 | Y C $X_1$ $X_2$ $X_3$ $X_4$ $X_5$ | 0.84 | 0.53 | 0.35 | 0.26 | 0.68 | - | 2.51 | 0.86 | -0.68 | -0.62 |
| 04 | Y $X_1$ $X_2$ $X_3$ $X_4$ $X_5$ | 0.07 | 0.09 | 0.15 | 0.63 | 0.19 | - | - | 0.95 | -0.90 | -0.85 |
| 05 | Y C $X_1$ $X_2$ $X_3$ $X_4$ $X_6$ | 0.56 | 0.23 | 0.99 | 0.59 | - | 0.36 | 3.62 | 0.90 | -1.00 | -0.94 |
| 06 | Y $X_1$ $X_2$ $X_3$ $X_4$ $X_6$ | 0.04 | 0.05 | 0.97 | 0.35 | - | 0.10 | - | 0.96 | -1.25 | -1.20 |
| 07 | Y C $X_1$ $X_2$ $X_3$ $X_5$ $X_6$ | 0.42 | 0.20 | 0.10 | - | 0.64 | 0.15 | 4.19 | 0.91 | -1.13 | -1.07 |
| 08 | Y $X_1$ $X_2$ $X_3$ $X_5$ $X_6$ | 0.05 | 0.07 | 0.04 | - | 0.63 | 0.49 | - | 0.87 | -1.00 | -0.95 |
| 09 | Y C $X_1$ $X_2$ $X_4$ $X_5$ $X_6$ | 0.42 | 0.20 | - | 0.10 | 0.64 | 0.15 | 4.19 | 0.91 | -1.13 | -1.07 |
| 10 | Y $X_1$ $X_2$ $X_4$ $X_5X_6$ | 0.02 | 0.03 | - | 0.02 | 0.64 | 0.07 | - | 0.90 | -1.33 | -1.28 |
| 11 | Y C $X_1$ $X_3$ $X_4$ $X_5X_6$ | 0.32 | - | 0.84 | 0.94 | 0.82 | 0.87 | 1.33 | 0.76 | -0.16 | -0.10 |
| 12 | Y $X_1$ $X_3$ $X_4$ $X_5X_6$ | 0.44 | - | 0.49 | 0.58 | 0.65 | 0.69 | - | 0.61 | 0.11 | 0.16 |
| 13 | Y C $X_2$ $X_3$ $X_4$ $X_5X_6$ | - | 0.10 | 0.40 | 0.29 | 0.43 | 0.28 | 1.34 | 0.91 | -0.16 | -1.10 |
| 14 | Y $X_2$ $X_3$ $X_4$ $X_5X_6$ | - | 0.96 | 0.55 | 0.65 | 0.89 | 0.83 | - | 0.51 | 0.34 | 0.39 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

يتضح من خلال الجدول السابق، أن معياري Akaike و Shwarz قد سجلا أقل قيمة لهما ب (-1.96) و (-1.90) على التوالي، وذلك في النموذج رقم (02)، ما يعني أنه النموذج الأمثل الذي يفسر العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ولتشخيص القوة الإحصائية له لدينا:

$$\text{Fc= إحصاءة فيشر المحسوبة} = \left(\frac{R^2}{K-1}\right) \div \left(\frac{1-R^2}{n-K}\right) = 9.6$$

ومن خلال ما سبق، يتبين لنا أن إحصاءة فيشر المحسوبة قد بلغت قيمة (9.6) وهي بذلك أكبر من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر بدرجتي حرية (1) و(6) والتي تساوي (5.987)، ما يعني أن هذا النموذج مقبول إحصائيا، كما أن القيم الاحتمالية للمعالم المقدرة $X_1$ و$X_2$ كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، فضلا على أن المعادلة المقدرة $Y= \beta_1X_1+\beta_2X_2+\beta_3X_3+\beta_4X_4+\beta_5X_5+\beta_6X_6$ تفسر (77%) من التغيرات الاجمالية للمتغير التابع خلال فترة الدراسة، والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى غير مقدرة في النموذج.

**خاتمة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وللتأكد من صحة الفرضية، قامت هذه الدراسة على تقييم درجة الشمول المالي في النظام المصرفي الجزائري، ومن ثم تقييم الأداء المالي له، ليليه إعداد دراسة قياسية من خلال نموذج الانحدار المتعدد وبالاعتماد على برمجية Eviews 10، وانطلاقا من ذلك توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن النتائج المتوصل إليها من خلال النموذج المعتمد في هذه الدراسة، تفسر وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، لدرجة الشمول المالي على الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة (2010-2017)، هذا ما يأكد صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة؛
- درجة الشمول المالي في النظام المصرفي الجزائري تفسر ما نسبته (77%) من التغيرات الحاصلة على مستوى أدائه المالي خلال فترة الدراسة؛
- يبين تحليل النموذج، أن كل من درجة الكثافة المصرفية عدد أجهزة الصراف الآلي يأثران تأثير معنوي على الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة على عكس المتغيرات الأخرى المقدرة في النموذج؛
- يعاني النظام المصرفي الجزائري من محدودية مستويات الشمول المالي، هذا في ظل غياب استراتيجية وطنية واضحة المعالم؛ ما انعكس سلبا على مستوى انتشار واستعمال الخدمات المالية المصرفية؛
- يتمتع النظام المصرفي الجزائري، بقدرته على تحقيق الأرباح؛
- يتمتع النظام المصرفي الجزائري بفائض من السيولة النقدية التي تضمن له عدم التأثر باي أزمات على المدى القصير والمتوسط، ولكن في نفس الوقت يعتبر هذا الفائض من السيولة كفرصة استثمار ضائعة.

**التوصيات:**

من خلال النتائج المتوصل إليها، ارتئينا إلى تقديم التوصيات التالية:

- تبني إستراتيجية وطنية واضحة المعالم لتعزيز درجة الشمول المالي، مع العمل على تقييم وقياس مدى نجاحها؛

- إيلاء العناية القصوى بتعزيز درجة التثقيف المالي، للوصول إلى مجتمع مثقف ماليا؛
- التوسيع في شبكة الفروع المصرفية، مع الاهتمام بإنشاء مكاتب وفروع لتمويل المشاريع متناهية الصغر؛
- ابتكار منتجات مالية تلبي الاحتياجات المالية لشرائح المجتمع المختلفة بما يتناسب مع خصوصية كل فئة.

**قائمة المراجع:**


- مقحوت مسعودة، (2017)، تقييم أداء قطاع الخدمات في الجزائر باستخدام طريقة تطويق البيانات DEA للفترة 2000-2014، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، الجزائر.
- بوتبينة حدة، (2018)، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، العراق، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول تحت عنوان التنمية والابداع المحاسبي دعامة أساسية للتنمية المستدامة، 6.
- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، (2021)، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2018، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد01، 467، 475-476.
- حمدوش وفاء، (2015)، تقييم قدرة البنوك التجارية الجزائرية على جلب الادخار خلال الفترة 1998-2010، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 08، 34-35.
- دينا مختار صابر هاشم، (2022)، أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، مصر، المجلد 23، العدد 01، 143-144.
- صباغ رفيقة، غزري سليمة، (2020)، الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر ، المجلد 10، العدد 20، 215.
- كركار مليكة، (2019)، الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر ، المجلد 10، العدد 03، 364
- صندوق النقد العربي، (2019)، الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق، التقرير العربي الموجز.
- بنك الجزائر، (2010)، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي.
- بنك الجزائر، (2011)، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي.
- بنك الجزائر، (2012)، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي.
- بنك الجزائر، (2013)، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي.
- بنك الجزائر، (2014)، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي.

- بنك الجزائر، (2015)، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي.
- بنك الجزائر، (2016)، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي.
- بنك الجزائر، (2017)، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي.